المحاضرة الثالثة بعنوان

التطور التاريخي للمجتمع الدولي

المحور الثالث : التطور التاريخي للمجتمع الدولي

مر المجتمع الدولي بعدة مراحل تاريخية كان لها الأثر البالغ في بلورة الكثير من القواعد و المبادئ التي تحكمة .

أولا : المجتمع الدولي في العصور القديمة :

لم تعرف القرون القديمة مجتمعا دوليا بمفهومه الحالي و انما وجدت بعض الحضارات على غرار الحضارة البابلية ، الحضارة المصرية ، الحضارة اليونانية .

و قد عرفت حضارة ما بين النهرين إبرام عدة معاهدات و التي تتعلق بحرمة الحدود مثل المعاهدة التي أبرمت ما بين حاكم دولة لاجاش و أوما في سنة 3100 ق. م

أما الحضارة المصرية ، فنجد الفراعنة قد أبرموا عدة معاهدات مع ملوك و قادة الشعوب

المجاورة و هذه المعاهدات يمكن تتصنيفها إلى ثلاثة أنواع:
1. معاهدات الحماية.
2. معاهدات التحالف.
3. معاهدات التبعية.
و هذه المعاهدات لا تقل أهمية من حيث التنظيم و الدقة عن المعاهدات المعاصرة ، و قد أبرمت معاهدة بين الفرعون رمسيس الثاني و أمير الحلثيين عام 1279 ق. م .
و ساهمت الحضارة اليونانية في تكوين القانون الدولي ، فكما هو معروف أن المجتمع اليوناني كان متكونا من مدن متعددة و مستقلة عن بعضها البعض ، و مع مرور الوقت ، نشأت بينها قواعد هي من صميم القانون الدولي ، و التي كانت تنظم العلاقات أثناء الحرب أو في وقت السلم ، فعرف اليونانيون التحكيم لحسم بعض الخلافات ، كما وضعوا بعض القواعد التنظيمية في حالة الحرب ، و من بينها:
• قاعدة وجوب إعلان الحرب قبل الدخول فيها.
• قاعدة إمكانية تبادل الأسرى.
• قاعدة عدم الاعتداء على اللاجئين في المعابد.
لكن هذه القواعد كانت تطبق فقط على المدن اليونانية فيما بينها ، أما المعاملات الأخرى فقد فرق اليونان بين الشعوب الأخرى و المدن اليونانية ، فاعتبروا سكان المدن اليونانية فقط يستحقون المعاملة بموجب أساليب و معاملات دولية ، بينما اعتبروا الشعوب الأخرى مجرد برابرة ، و لم يعترفوا لهم بأي حق.
و من أهم مميزات هذا العصر :
• عدم وجود مجتمع دولي بمفهومه و مقوماته الحالية .
• عدم وجود علاقات حقيقة بين الشعوب بل كانت هناك علاقات شخصية متقطعة بين الملوك و الأمراء .
• ظهور بعض المبادئ مثل قاعدة احترام العهود التي سادت بعض العلاقات المحدودة أنذاك .

ثانيا : المجتمع الدولي في العصور الوسطى

تميز المجتمع الدولي خلال الفترة الممتدة من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر ببداية تشكل وحدات حضارية و عنصرية في أوروبا حاولت بسط سيطرتها على البلدان الأخرى ، كما غلب الطابع الديني على المجتمعات أنداك حيث عرفت المجتمعات الأوربية المسيحية كم زهر الإسلام في المجتمعات الشرقية .
تشير هذه العصور إلى المجتمع الإسلامي الوسيط ،و إلى المجتمع الأوربي في هذا العصر.
1- المجتمع الإسلامي في العصر الوسيط :
• ساهم الفقه الإسلامي في نشر الحضارة الإسلامية.
• و في تعميق القانون الدولي و حماية حقوق الإنسان.
• و أرسى مجموعة من المبادئ في القانون الدولي.

بعض المبادئ التي يقوم عليها الإسلام :
• عالمية الشريعة الإسلامية على غرار : الوفاء بالعهود، الكرامة الإنسانية ،المساواة .
و في إطار تنظيمهم للمجتمع الدولي قام المسلمين بتقسيمه لثلاثة أقسام:
• دار السلام :
و هي الأراضي التي تكون تابعة للمسلمين و تطبق فيها الشريعة الإسلامية في جميع القضايا التي تتعلق بالنظام العام ، و هذا لا يمنع من تطبيق الشريعة الأخرى في القضايا التي لها علاقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين ، مثل أهل الذمة و المستأمنون.
• أهل الذمة :يعتبرون جزء من المجتمع الإسلامي ، و يتمتعون بكامل الحقوق التي يتمتع بها المسلم من رعاية و حماية و عدالة مع ضمان الحرية الدينية ، في المقابل يدفع ضريبة مالية تسمى « الجزية»
• المستأمنون :هم الذين يدخلون البلاد الإسلامية طلبا للأمن دون أية إقامة مستمرة ، قررت الدولة الإسلامية أن للمستأمن كافة الحقوق التي يتمتع بها أهل الذمة ، و يتحملون الإلتزامات التي تفرض عليهم.
• دار العهد:
أكد الإسلام على ضرورة احترام شروط الصلح بعد الإتفاق عليها ، لذلك كانت معاملات بين دار السلام و دار العهد على أساس إقرار حقوق معينة ، و تحمل واجبات مقابل ذلك.
1. واجبات دار السلام اتجاه دار العهد:
• الدفاع عن دار العهد و صد أي عدوان يقع عليها.
• ضمان الشعائر الدينية و إحترام الأديان الأخرى.
• منع الجنود المسلمين المتواجدين في دار العهد من خرق الإتفاقات الموجودة بين دار السلام و دار العهد و حماية الأشخاص في أموالهم و أعراضهم.
• عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدار العهد.
2. واجبات دار العهد إتجاه دار السلام:
• دفع مبلغ معين من المال مقابل توفير الحماية له.
• عدم شن أي عدوان إتجاه دار السلام.
• عدم الإشتراك مع الغير في الإعتداء على المسلمين.
• السماح بنشر الدعوة الإسلامية.
دار الحرب:
• و هي المناطق غير الخاضعة للديانة الإسلامية ، و التي تكون في حالة حرب مع الدولة الإسلامية ، و كانت المعاملات مع هذه الدول خاضعة لبعض القواعد القانونية الخاصة بما يتعلق بقانون الحرب أو القانون الدولي الإنساني.
كما عرفت هذه المرحلة إنقسام الإمبراطورية الرومانية إلى امبراطوريتي الشرق و الغرب سنة 395م ، وقد تم تقسيم أوربا إلى مجموعة من الممالك و الولايات التي كانت كلها خاضعة إلى الإقطاعيين ، و نشأت علاقات فيما بين هذه الدول خاصة في القرن 11 م و منها ما يتعلق بالتجارة الدولية و الملاحة البحرية ، و تنظيم الأسواق الدولية ، و كان المجتمع

الأوربي يتميز بالتجزئة و الفوضى السياسية ، في هذه الفترة كانت الأمور السلطوية مجمعة بيد البابا أو في يد الكنيسة الكاثوليكية ، فكان القانون المطبق هو القانون الكنيسي ، فالبابا يعين الملوك ، و يتدخل في علاقات الدول الأوربية فيما بينها.

الإقطاع : و هو نظام يقوم من الناحية السياسية على انفراد الحاكم بمظاهر السلطة لأنه يعتبر الدولة بمثابة ملك شخصي ، كما يستند هذا النظام من الناحية الإقتصادية على الزراعة و نظام الرقيق ، و اتسم هذا النظام بما يلي:

- مبدأ إقليمية السلطة ، و كانت مجمعة بيد الإقطاعيين.
- وجود خلافات داخلية و خارجية في مواجهة سلطة البابا و الحكم و لم تتمكن من إقامة علاقات دولية، انتهت هذه الخلافات بعد فصل السلطة الزمنية عن السلطة الدينية.

إن أهم ما يميز المجتمع الدولي خلال هذه الحقبة مايلي :

* عرف المجتمع الدولي خلال هذه المرحلة جملة من العلاقات الدولية التي بعلاقات سلمية أحيانا و بالحرب أحيانا أخرى .
* هيمنة الإمبراطور و البابا على العلاقات في المجتمع الأروبي .

ظهور ظاهرة الإقطاع و تغلغلها في المجتمع الأوروبي .

* ظهور بعض المفاهيم خلال العصور الوسطى على غرار : التحكيم و الهدنة .
* عدم وجود علاقات دولية بمفهومها الحالي و اقترت العلاقات على الدول الأروبية فيما بينها.

ثالثا : المجتمع الأوروبي في العصر الوسيط :

تميز المجتمع الأروبي خلال الفترة الممتدة من 1492 و 1914 من المظاهر أهمها إنهيار النظام الإقطاعي و نشوء القانون الدولي بأوربا ، أو ما يسمى بالقانون الدولي التقليدي الذي كان يحكم العلاقات الأوربية ، و اتسع فيما بعد ليشمل الدول الأمريكية و سائر الأمم المسيحية ، و هناك عدة عوامل ساعدت في نشوء القانون الدولي ، و في تشكل جماعة دولية نذكر منها ما يلي:

النهضة العلمية : ساعد انشاء الجامعات في أوربا على تطوير جميع فروع العلوم و منها العلوم القانونية ، و ظهر في هذه الفترة أهم قواعد القانون الدولي على يد الفقهاء الكلاسكيين الذين يطلق عليهم رواد القانون الدولي.

- ميكافيلي:

دعا إلى توحيد إمارات إيطاليا و الإمارات المجاورة لها ، و قال : « أن الوسيلة لذلك هي أن يخضع الأمير الأكبر قوة باقي الإمارات ، و لو بوسائل الحرب ، غير متقيد بقواعد و أخلاق الحرب و أن القوة هي تخلق الحق و تحميه ، و الغاية تبرر الوسيلة ، و قد جعل الأمراء هذه الأفكار قاعدة لهم ، فقامت الحروب و توترت العلاقات الدولية و نادى بعض الفقهاء بأفكار الخالق ذلك أي أن العلاقات الدواية يحكمها في حالتي الحرب و السلم قانون أساسه العرف و العادة و الحقوق الطبيعية للإنسان و الدول من أشهر هؤلاء الفقهاء « فيتوريا » و هو أستاذ للقانون بإحدى الجامعات الإيطالية ، اعترف بسيادة الدولة و قال بأنها في حاجة إلى مجتمع

ينظمها و يحكم علاقاتها مع غيرها.

• جيروسيوس:

و الذي نشر كتاب قانون الحرب و السلام سنة 1625 م ، تناول فيه القانون الدولي ، و اعتبر أن الدولة هي الشخص الوحيد المكون للمجتمع الدولي ، و الذي تتساوى فيه هذه الدول في سيادتها ، لذلك العلاقات الدولية تبنى على أساس احترام إرادة هذه الدول ، فهي تنشأ قواعد القانون الدولي انطلاقا من الإرادة المشتركة فيما بينها.

الاكتشافات الجغرافية الكبرى :أدى اكتشاف أمريكا إلى فتح مجال جديد للقانون الدولي و هو التسابق بين الدول الأوربية للحصول على المستعمرات ، و في هذا الإطار عقدت عدة إتفاقيات دولية بينها قصد تقسيم هذه المناطق مثل:

• المعاهدة التي وقعت بين إسبانيا و البرتغال سنة 1494 م و التي كانت تعطي الحق للبرتغال باحتلال الموانئ الإفريقية ، و تعطي الحق لإسبانيا باحتلال الموانئ الأمريكية ، و أدت هذه الاستكشافات إلى توسيع العلاقات الدولية.

• معاهدة واستفاليا (westphlie) سنة 1648 م هذه المعاهدة وضعت حدا للحرب التي كانت قائمة بين الدول الأوربية على أساس انقسامها بين دول مؤيدة لسلطة الكنيسة الكاثوليكية و دول أخرى تنادي بفصل أمور الدولة عن الكنيسة و تعتبر هذه المعاهدة بمثابة صك ميلاد القانون الدولي ، و قد احتـــوت على المبادئ التالية:

1.زوال السلطة البابوية من الناحية الزمنية و بقائها في الجانب الديني.

2. إقرار مبدأ سيادة الدولة.

3. اعتبار الحرب وسيلة مشروعة في العلاقات الدولية.

4. إعطاء أهمية قانونية للمعاهدات في بناء العلاقات الدولية.

<u>إقرار مبدأ التوازن الدولي:</u>

• نشأت عدة تحالفات مثل الحلف الأوربي المقدس ، هدفها المحافظة على استقرار أوربا و إنشاء فكرة سياسية توازن القوى الأوربية.

<u>الثورة الأمريكية:</u>

نتج عنها ضبط للعلاقات فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول التي كانت تستعمرها في هذا الإطار ، و قد توجت الثورة الأمريكية إعتماد الدستور الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1787 ، كما صدر الإعلان المشهور « إعلان مونرو » سنة 1823 م و الذي وضع فيه السياسة الأمريكية تجاه القارة الأمريكية والتي تتلخص فيما يلي:

1. القارة الأمريكية تتمتع بدرجة من الحرية و الاستقلال ، لا يصح معها احتلال أي جزء من أ{اضيها من قبل الدول الأوربية.

2. كل محاولة من الدول الأوربية لفرض نظامها على أجراء القارة الأمريكية ، يعتبر خطرا على أمن و سلامة الدول الأمريكية.

3. أما الولايات المتحدة لا تريد أن تتدخل في شؤون الدول الأوربية ، و لا شأن لها في الحروب التي تقوم بينها.

سياسة التحالفات الأوربية:

نشأ عن مؤتمر « فيينا » الذي عقد في سنة
1815 م التحالف الأوربي الذي كان يهدف إلى:
1. القضاء على المبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية (حق تقرير المصير) .
2. إعادة تنظيم التوازن الأوربي.
3. تحريم تجارة الرقيق.
4. مبدأ التدخل للقضاء على الحركات الثورية داخل الدول الأوربية.
5. تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية
6. توفير الحماية للمبعوثين الدبلوماسيين.

رابعا : المجتمع الدولي الحديث

شهد المجتمع الدولي في الفترة الممتدة 1914 إلى 1990 قيام الحرب العالمية الأولى و على اثر انتهائها تم إنشاء عصبة الأمم في 10 جانفي 1920 و هي منظمة عالمية تهدف لضمان ة حماية الأمن العالمي غير أن التوتر الشديد الذي ساد المجتمع الدولي أنذاك أدى نشوب حرب عالمية ثانية و بعد فشلها في كبح النزاعات الدولية حلت عصبة الأمم سنة 1946 . و استحدث منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 .

و بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945 برزت موجة من حركات الإستقلال و التحرر خلال فترة الممتدة بين 1950-1960 مما أدى إلى تزايد عدد الدول ذات السيادة الكاملة

لم يعد المجتمع الدولي مجتمعا أوربيا يعتمد على القانون التقليدي ، بل أصبح يضم دول تنتمي إلى إتفاقات و حضارات مختلفة مثل الدول العربية ، و الدول الآسياوية ، و الدول الإفريقية ، كما تميزت هذه الفترة بإزدياد عدة دول العالم بسبب حصول بعض الدول المستعمرة على إستقلالها ، كما تنوعت موضوعات القانون الدولي فأصبح يشمل موضوعات جديدة مثل الصناعة و التنمية و الصحة.

و قد أصبحت خاصية التنظيم من سمات المجتمع الدولي الحديث فهو محكوم بنظام قانوني يتضمن مجموعة من القواعد تسري على العلاقات فيما بين أشخاص المجتمع الدولي ، و قد شهد هذا العصر عدة حروب ، كما أبرمت عدة معاهدات و إتفاقيات دولية تهدف إلى إرساء و تطوير التعاون فيما بين الدول ، و تميزت هذه الفترة بنشأة أشخاص قانونية هي المنظمات الدولية على غرار منظمة الصحة العالمية ،منظمة العمل الدولية و التي تعمل على التخفيف من الفوضى التي كانت قائمة إلى جانب تطوير مجال التعاون بين الدول في جميع الأنشطة السياسية و القانونية و الإجتماعية و الثقافية و العلمية .

كان المجتمع الدولي في هذه الفترة مقسما إلى معسكرين هما الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي و كل معسكر يؤمن بأفكار إيديولوجية معينة ، و كان كل منهما يحاول التوسع و فرض سيطرته على أكبر قدر بين هذين النظامين ، أدى هذا بالمجتمع الدولي إلى أن أصبح يبحث عن قواعد دولية لضبط العلاقات على أسس قانونية ، فظهرت عدة مبادئ في هذا الشأن مثل : مبدأ التعايش السلمي ، الذي ينتهي بوجود اتفاق بشأن طبيعة القانون الدولي الذي يحكم العلاقة بين النظامين ، و يفرض حلا للنزاعات التي تقوم بينهما ، و إلى

جانب ذلك ظهرت مجموعة من الدول ، وقفت موقف الحياد ، تتبع في ذلك سياسة عدم الانحياز التي تستند على بيان مؤتمر باندونغ 1955 م التي تضمنـــــت مجموعة مبادئ تتعلق بالتعايش السلمي ، منها:

1. احترام حقوق الإنسان و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
2. احترام سيادة جميع الأمم و سلامة أراضيها.
3. الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
4. حق كل دولة في الدفاع عن نفسها.
5. تجنب الأعمال التهديدية أو العدوانية.
6. تسوية النزاعات بطرق سلمية.
7. تنمية المصالح المشتركة و التعاون المتبادل.

اتساع موضوعات العلاقات الدولية:

أصبح القانون الدولي يهتم بمواضيع شتى ، كانت أصلا في صميم القانون الداخلي ، كاحترام حقوق الإنسان ، و قـــد زالـــت عدة أوضاع كانت قائمة في القانون الدولي التقليدي مثل:

الاستعمار.

المعاهدات غير المتكافئة.

حق الدولة في استعمال القوة في العلاقات الدولية.

تحريم الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

و في المقابل نشـــأت عدة مبادئ مثل:

مبدأ سيادة القانون الدولي.

حق الشعوب في تقرير المصير.

حق الشعوب في التصرف في ممتلكاتها.

تطوير القانون الدولي للإنسان

كما عرف التنظيم الدولي خلال هذه الفترة السعي إلى تحقيق مصالح إقليمية مما أدى إلى انشاء منظمات إقليمية على غرار جامعة الدول العربية ، منظمة الدول الأمريكية ، الإتحاد الإفريقي و خلال هذه المرحلة تم اعتبار المنظمات الدولية الحكومية شخصا فاعلا في المجتمع الدولي إلى جانب الدولة كشخص أصلي .

و بعد زوال القطبية الثنائية بموجب اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي و هذا في مؤتمر مالطا 1989 برزت بوادر النظام الدولي الجديد و الذي أصبحت أولوياته الجوهرية تنصب على القضايا الأمنية خاصة تلك المرتبطة بمفهوم الإرهاب .